الرقابة وتوابعها

نصر حامد أبو زيد

الرقابة والجامعة

الحديث عن الرقابة من خلال تجربتي الشخصيّة يستدعي بالضرورة الحديثَ عن «الجامعة المصريّة،» تلك المؤسّسة التي سعى إلى إنشائها في أوائل القرن العشرين جيلُ الرعيل الأوّل من قادة الفكر والمجتمع والسياسة، واعتَمَدَتْ ماليّاً على مساهمات المواطنين وتبرُّعاتهم في المحلّ الأول، حتى سُمِّيت بحقٍّ «الجامعةَ الأهليّةَ.» وقد كان أحدَ بواعث السعي إلى تأسيس الجامعة، كمؤسسة مستقلّة للفكر والثقافة العصريَّيْن، هو حالُ الفشل الذريع التي مُنيتْ بها كلُّ محاولات تحديث المؤسسات التقليديّة، وعلى رأسها مؤسسةُ الأزهر؛ هذا رغم النجاح في إنشاء مؤسسات تعليميّة تَجْمع بين الأصالة والمعاصرة، مثل مدرسة دار العلوم التي أسّسها علي باشا مبارك (١٨٢٣–١٨٩٣). وكما تمّ إنشاءُ هذه المدرسة سنة ١٨٧٢ لتَلافي ما امتنع شيوخُ الأزهر عن قبوله من إدخال بعض العلوم الحديثة ضمن البرنامج الدراسيّ إلى جانب العلوم الدينيّة التقليديّة، تمّ أيضًا سنة ١٩٠٧، أيْ بعد عاميْن من رحيل الإمام محمد عبده، إنشاءُ مدرسة القضاء الشرعيّ، التي كان الإمامُ قد وضع مشروعَها قبل وفاته، «للاستغناء بها عن الأزهر» ـ حسب عبارة رشيد رضا[١] ـ من أجل تخريج قضاة مدرَّبين وفقًا للأساليب الحديثة. وكان برنامجُ المدرسة الجديدة يَجْمع بين دراسة الفقه ودراسة النُّظُم القضائيّة الحديثة من منظورٍ مقارنٍ.

رغم تلك المحاولات كان احتياجُ المجتمع الجديد إلى مؤسسة تعليميّة عصريّة أمرًا ملحّاً. وهكذا تمّ إنشاء «الجامعة الأهليّة» عام ١٩٠٨، التي ظلّت مستقلّةً ماليّاً حتى الأزمة الماليّة التي سبّبَتها الحربُ العالميّةُ الأولى، فامتدّت يدُ الحكومة لتنقذَ الجامعةَ من الإفلاس. ولكنّ الإنقاذ كان مشمولاً كالعادة بالاستيعاب أولاً، ثم بالسيطرةِ وإحكام القبضة فيما بعد. وفي عام ١٩٢٥ حُوِّلت الجامعة إلى جامعة حكوميّة، وتمّ تغييرُ اسمها إلى «جامعة فؤاد الأول.» ولكنْ لم يكن التغييرُ مجرَّدَ تغيير شكليّ؛ فالجامعة الوليدة لم تكن منذ بدايتها قادرةً على الصمود ضدّ محاولات المؤسسة التقليديّة، وتوابعها، للتحجيم من حركتها. وفي دراسة هامة عنوانُها **جامعة القاهرة وصناعة مصر الحديثة**،[٢] يورد دونالد مالكولم ريد الوقائعَ التالية ذاتَ الدلالة على مدى قوة المؤسسة الجديدة، وقدرتها على التصدّي للتحدّيات التي فرضتْها المؤسساتُ التقليديّة.

الواقعة **الأولى** هي واقعةُ اختيار الجامعة للكاتب والصحفيّ المؤرِّخ جورج زيدان لتدريس التاريخ الإسلاميّ. وهو اختيارٌ أثار اعتراضات على شكل مقالات في الصحف، خاصةً في صحيفة **المؤيّد** لصاحبها الشيخ

١ ـ **المنار**، مجلد ٢٣، ص ٥٤٢.

٢ ـ من منشورات مطبعة جامعة أكسفورد، بريطانيا، ١٩٩٠.

علي يوسف، تعترض على اختيار «مسيحيّ» لتدريس التاريخ الإسلاميّ. وكان ردُّ فعلِ الجامعة، التي كانت تستأجر أساتذةً أجانبَ من أوروبا لتدريس الأدب العربيّ والفلسفة الإسلاميّة فيها، أن استسلمتْ للابتزاز الرخيص، فأَرْسلتْ خطابَ اعتذار للأستاذ زيدان مصحوبًا بشيك قدرُه مائة جنيه مصريّ تعويضًا عن فسخ العقد الذي كان قد وُقِّعَ بينه وبين الجامعة.

الواقعة **الثانية** تتّصل بحالة منصور فهمي، الذي حاز درجةَ الدكتوراه في الفلسفة من جامعة السوربون عام ١٩١٣ عن أطروحته: **أحوال المرأة في الإسلام**. كان فهمي قد سافر إلى فرنسا مبعوثًا من قِبل الجامعة المصريّة، ولكنّ بعض التقارير السريّة وَرَدَتْ إلى الجامعة تتّهمه بأنّه يكتب رسالةً مضادّةً للإسلام ونبيّه، وذلك تحت إشراف «أستاذ يهوديّ.» وبناءً على هذه التقارير حاولت الجامعةُ أن تُقْنع المسؤولين في جامعة السوربون بإرسال الرسالة إلى الجامعة المصريّة قبل إقرارها لترى فيها رأيَها وتقرِّرَ صلاحيَّتها أو عدمَ صلاحيَّتَها. وبالطبع لم تُعِرِ السوربون أدنى التفات إلى هذا الطلب الغريب والشاذّ، وحصل الشابّ منصور فهمي على درجة الدكتوراه. وكان القرار هو عدم توظيفه في أيّ وظيفة رسميّة، في الجامعة أو في غير الجامعة. وظلّ الدكتور خريجُ السوربون عاطلاً عن العمل حتى وَضَعت الحربُ أوزارَها وهدأت الضجّة، فتمّ تعيينُه بالجامعة. وجدير بالذكر أنّ الرسالة التي طُبعتْ مرتيْن باللغة الفرنسيّة، ثانيتُهما عام ١٩٩٠، لم تُترجَم إلاّ عامَ ١٩٩٧، ونشرتْها منشوراتُ دار الجمل، وهي مؤسسةُ نشرٍ عربيّة موطنُها مدينة كولون بألمانيا!

لن نتعرَّض لقضيّة طه حسين والفضيحة السياسيّة التي أثارها كتابُه في **الشعر الجاهليّ**؛ فالقضيّة أشهرُ من أن نكرِّر الحديثَ عنها. هذا بالإضافة إلى أنّ الجامعة، ممثّلةً في شخص مديرها آنذاك أحمد لطفي السيد باشا، وقفتْ مدافعةً عن ابنها وعن استقلالها.

الواقعة **الثالثة** هي فضيحة رسالة الدكتوراه التي قدَّمها المعيد محمد أحمد خلف الله سنة ١٩٤٧ تحت إشراف الشيخ أمين الخولي، وكانت بعنوان **الفنّ القصصيّ في القرآن**. وهي فضيحةٌ شملتْ كلَّ أركان المجتمع ومؤسساته، من الأزهر إلى البرلمان فمجلس الوزراء، بالإضافة إلى كليّة دار العلوم التي كانت قد أصبحتْ جزءًا من جامعة القاهرة. كان موقفُ رجال أمثال أحمد أمين وعبد الوهّاب عزام وأحمد الشايب موقفًا أقلّ ما يقال فيه إنّه متخاذل. وحده الخولي وقف يدافع عن الرسالة وعن صاحبها، حتى وفاته عام ١٩٦٦. وانتهت الفضيحة برفض الجامعة للرسالة، وبفصل صاحبها من العمل التعليميّ. أمّا عِقابُ المُشْرف الشيخ الخولي فقد كان حصرَه في مجال اسم الكرسيّ الذي عُيِّن عليه، أي «الأدب المصريّ،» وعدمَ السماح له بتدريس علوم القرآن أو الإشراف على رسائل تتّصل بها.

هذا القرار نفسه هو الذي فَرَضَ على المعيد محمد شكري عيّاد آنذاك أن يَخْتار بين الاستمرار في «الدراسات الإسلاميّة» متابعًا ما أنجزه في رسالة الماجستير بإشراف الخولي عن «يوم الحساب في القرآن،» ولكنْ تحت إشراف أستاذ آخر، أو التمسك بالأستاذ وتغيير التخصص. وكان اختيارُ عيّاد هو التمسُّك بالأستاذ واختيار «علوم النقد والبلاغة» تخصُّصًا.

ثم قامت الثورةُ المباركة عامَ ١٩٥٢. وسرعان ما اصطدمتْ بدعاة الديمقراطيّة والمدافعين عن الحكم المدنيّ، فعمدتْ إلى التخلُّص من العناصر المقلقة باسم «تطهير الجامعة من الفساد،» ففَصَلَتْ عددًا من الأساتذة والمعيدين الذين يَجْمعهم الموقفُ الوطنيُّ دفاعًا عن عدم عسكرة المجتمع. وكان من بين المفصولين الشيخ أمين الخولي. ولم تَسْلم الجامعةُ بعد ذلك من التدخُّلات السياسيّة في شؤونها، وهو ما كَتَبَ فيه الكثيرون ومنهم الصديق محمد أبو الغار الذي صدر كتابهُ العامَ الماضي. واشتدت الوطأةُ على الجامعة في السبعينيّات وما تلاها بسبب حالة القلق التي كانت، وما تزال، تسيطر على الشبابِ المشغولِ بقضايا المستقبل. لكنّ الإجراءات القمعيّة المتتالية أَفْرغت الجامعةَ من قوتها الخلاّقة المبدعة، حين تمّ تحريمُ العمل السياسيّ داخلها، وحين حوصر المجتمعُ كلّه بالمشكلات الاقتصاديّة والإجراءات الأمنيّة. بدأ الفساد في المجتمع مع عصر الانفتاح «السداح مداح،» وما زال مستمراً بل وفي تزايد حتى الآن. ولم يكن يُمْكن أن تنجو الجامعة من وحش هذا الفساد الذي أصبح يسدّ الآفاق.

قضيّة «أبو زيد»: أين كُتبي في الجامعة؟

ثم كانت فضيحةُ ١٩٩٣، المعروفة بقضيّة «أبو زيد،» وما تلاها من وقائع معلومة ومتداولة. بدأت الفضيحةُ «أكاديميّةً،» لكنّ الفساد الذي أَخْرسَ الألسنةَ في إدارة الجامعة إزاء أستاذٍ واحد ـ رائحةُ فساده تزْكم الأنوفَ ـ حَوّلها إلى «فضائح» سياسيّة وقانونيّة. لم يجرؤ الفسادُ الأكبرُ على مناطحة الفساد الأقلّ شأنًا، لا الأقلّ حجمًا، وكيف يكون ذلك والفسادُ يُسْند بعضُه بعضًا؟! فصَدَرَ حكمٌ قانونيٌّ جائر ضد أبو زيد، وتظاهرت الجامعةُ بأنّها تقف مع ابنها فلم تَفْصلْه، بل وسهّلتْ له إجراءاتِ السفر مُعارًا إلى إحدى جامعات أوروبا.

لكنّ قرارًا اتُّخذ بليْلٍ، قرارًا يُنْكر الجميعُ، مِنْ رئيس الجامعة إلى عميد الكليّة، أنَّهم أَصْدروه. وقضى هذا القرار بسحب كتب أبو زيد مِنْ على رفوف مكتبة الجامعة، لا أحد يدري حتى الآن إلى أين! وبالمناسبة، ليس هناك أيُّ قرار قضائيّ أو نيابيّ أو أمنيّ أو فتوى من الأزهر بمصادرة كتب أبو زيد؛ أَلَيْسَ هذا دليلاً على الحريّة والانفتاح!؟ طبعًا هناك بعضُ المضايقات حين تُعْرض هذه الكتبُ على الأرفف في معرض الكِتاب بالقاهرة، إذ عادةً ما يقترب «بعضُهم» ويَنْصح الموزِّعَ بإخفائها عن عيون الناظرين لأسباب أمنيّة، مؤكِّدًا له أنّ قرّاء أبو زيد سيسألون عن كتبه. «مدبولي» أيضًا لا يَعْرض كتب أبو زيد أمام المكتبة أو على الأرفف، وإنْ كان قد نَشَرَ بعضَها ويَحْرص على توزيع ما نَشَرَ منها في بيروت.

لماذا «صَادرتْ» جامعةُ القاهرة كُتبَ نصر أبو زيد بلا قرار، وهي الجامعة التي ما يزال المدعوُّ أبو زيد أستاذًا فيها، تُجدَّد له الإعارةُ سنوياً، وتحصل منه حصته في المعاش والتأمين والادّخار بالعملة الصعبة؟ نعم صَدَقَ المتنبِّي:

وماذا بمصْرَ من المُضْحكا ... تِ ولكنَّه ضَحِكٌ كالبُكَا!

سابقة رودنسون في الجامعة الأميركيّة

لكنْ لا سرّ في الأمر؛ فالذين تابعوا موقفَ الجامعة ووزير التعليم العالي من الكتب بعد ذلك يُدْركون بلا شكّ أنّ الرقابة ـ بالمعنى البوليسيّ أو الأخلاقيّ أو الدينيّ أو القانونيّ ـ لم تعد كافيةً لحماية الشباب من الأفكار الهدّامة. فانضمّ إلى كلّ أنواع الرقابة المذكورة نوعٌ جديدٌ اسمُه «الرقابة الأكاديميّة.» حين كتب صلاح منتصر في عموده اليوميّ بـ **الأهرام** يوم ١٣ مايو ١٩٩٨ عن كتاب مكسيم رودنسون **محمد**، الذي كان أحد مَراجع مقرَّرٍ دراسيٍّ في الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة، سارع السيّد الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالي إلى إصدار قرارٍ بسحب الكتاب من مكتبة الجامعة، ووَقْفِ الأستاذِ الذي كان يدرِّس ذلك المقرَّر. كانت فضيحةً، لكنّها لم تُثِر المجتمعَ ولم تحرّك قوى الدفاع عن الحريّات، باستثناء كتابات متناثرة هنا وهناك. من يومها أصبح في حكم المقرَّر قانونًا جوازُ الرقابة والمصادرة. وقد قال وزير التعليم العالي، في ردّه على مَنْ أثار قضيّة مصادرة الكتاب، وكانت المناسبة الاحتفال بالدكتور أحمد زويل الحاصلِ على نوبل:

«أنا أتحدّث كأستاذ قانون. فإنّ هناك مجموعةَ آداب وقيم في كلّ مجتمع تشكّل النظامَ العامَّ الخاصَّ به. وما قد يكون عيبًا في مجتمع لا يكون كذلك في مجتمع آخر. وعندنا في مصر لا يَسْمح النظامُ العامُّ بأن تكون المعتقدات الدينيّة الراسخة محلَّ استهزاء ونقد وتجريح. نعم، أنا مع حريّة البحث العلميّ وأوّلُ مَنْ يؤيّده في العلوم الاجتماعيّة والعلوم الطبيعيّة، ولكنْ دون أن تصل إلى الإخلال بالنظام العامّ والآداب الخاصة بكلّ مجتمع وبمعتقداته؛ وهذه قاعدة في القانون. ولهذا أَوْقفنا تدريس الكتاب... في الجامعة الأمريكيّة، وهو كتاب **محمد**، تأليف مكسيم رودنسون. فالكتاب يقول إنّ القرآن الكريم ليس من وحي الله سبحانه، ولكنْ كَتَبَه واحد كان يجيد الشعر، ولولا أنّه مكتوب على شكل شِعْر من النبيّ ﷺ ما استمرّ القرآن. فهذه مسألة داخلة في صميم العقيدة. وقال الكتاب أيضًا إنّ الرسول في سلوكيّاته تَزَوَّج السيّدة خديجة لأنها كانت غنيّة، وهو كان يريد أن يرتفع إلى مستواها، ولما تزوّجها وَجَدَها سيّدةً كبيرةً في السن لم تُشْبع شهوتَه الجنسيّة. وأنا آسف أنّني أكرِّر هذا الكلام، ولكنْ لا بدّ أن يَعْرف الناسُ ما دمنا نتحدّث عن الحريّة؛ وهذا مرفوض. وأنا أسفتُ للمؤلف؛ فإنّني كنتُ في باريس واستمعتُ إليه، وكان وقتَها يساند القضيّةَ الفلسطينيّةَ وكان ماركسيّاً، ولكنْ

كونُه يدافع عن القضيّة الفلسطينيّة ليس معناه أنّ كلّ ما يكتبه أَقْبله، وإنما لا بدّ أن أرى مضمونَه. وعندما تحققتُ من أنّ ما ذكره الأستاذ صلاح منتصر ـ الذي أثار هذا في عموده ـ صحيحٌ مائة في المائة، أصدرتُ قراري بوقف تدريس الكتاب في الجامعة...

«في باريس، التي هي أكثرُ منّا حريّةً، قدَّموا جارودي للمحاكمة وأُدين. لماذا؟ لأنه انتقد بعضَ ما قيل من أفكار عن النازيّة، وأنهم بالغوا في الأرقام [ضحايا الهولوكوست]، وأنّ هذا العدد غير صحيح. مجرّد أن كَتَبَ جارودي هذه الأفكار اعتبروا أنّ فيها إخلالاً بالنظام العامّ الفرنسيّ وبالقانون الفرنسيّ الذي يقول إنّ هذه مسلَّمات لا يُمْكن الطعنُ فيها، ومنها أن تقول إنّ اليهود لم يعذَّبوا. أيْ أنّه بمجرد أن تنتقد وتقول إنّ اليهود لم يعذَّبوا وتَكْتب ضدّ هذا، تحاكَم وتدان.

«إنّ هذا الكتاب يتعارض مع حريّة البحث العلميّ. وإذا جاء أيّ كُتاب بما يخالف رواسخَ المعتقدات الدينيّة فسوف أُوقفه. فالرقابة في الجامعة لاحقة على ما هو مخالف لمعتقدات المجتمع. ولكنْ لا يُمْكن في البداية أن أقول لكلّ أستاذ: 'هات كتبك لكي أراجعها!' لأنّ هذا ضدّ حريّة البحث العلميّ. إنّما بعد صدور الكتاب نقرأه ونَفْحصه، وهل هو مناسب للتدريس أم لا؟ فإذا كنتَ تريد أن تكتب فأهلاً وسهلاً، ولكنْ لا تخلّ بقيم المجتمع.»

لا تعليقَ لنا على هذا الكلام؛ لأنه لا يحتاج إلى تعليق، بل هو مُفْصِحٌ بما فيه الكفاية. هل نتساءل بعد ذلك عن «الرقابة»؟ تلك هي، من خلال خبرتي الشخصيّة، أشدُّ أنواع الرقابة وحشيّةً؛ ذلك لأنّها لا تحمي المجتمعَ بل تسدّ الضوءَ والشمسَ عن مستقبلنا، عن الشباب في الجامعة. لهذا لا عجبَ أن تَفْشل كلُّ محاولاتي ومحاولات الزملاء في دعوتي لأكون عضوًا لمناقشة رسالة ماجستير أو دكتوراه في القسم الذي أنا ـ رسميّاً ـ عضوٌ في هيئة التدريس فيه. لقد صُودرتُ كلّي حين صودرتْ كُتُبي من مكتبة الجامعة، وحين حُرم طلاّبُها من أفكاري بعد أن حُرِموا من حضوري الشخصيّ. وكانت هذه المصادرة، وما تزال، أقسى من الحكم القضائيّ، وأقسى من أيّ غربة.

ليْدِنْ

نصر حامد أبو زيد

أستاذ ومفكّر مصريّ معروف. تعرَّضَ للتشهير والقذف بسبب تحليله للخطاب الدينيّ، ووصل الأمرُ إلى حدّ التفرقة بحكم قضائيّ بينه وبين قرينته، ومن ثم سفره إلى أوروبا للتدريس في جامعاتها عام ١٩٩٣. له العديد من المؤلفات المعروفة، منها **نقد الخطاب الدينيّ**.